

سياسات الدول الصناعية الغربية لا تؤيد قيام صناعة وطنية قوية في مصر

حلمى عبدالرحمن رحمه الله الذى شهد له العالم ولم يعرف المصريون قدره.

حينما توليت وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية كانت اتفاقية تحديث الصناعة قد تم توقيعها وإقرارها من مجلس الشعب ولا أدري من الذى أعطاها هذا المسمى!! اتصلت باليونيدو بفيينا طلبا منهم إيفاد خبير عاصر اتفاقيات مماثلة مع الاتحاد الأوروبى فرشحوا سليم التلاتلى الذى كان يرأس مكتب تحديث الصناعة بتونس وحضر للقائى وكنت أعرف ان الصناعة فى مصر أكثر اتساعا وحجما من الصناعة فى تونس، قال لى إن برنامج تحديث الصناعة هناك تونسى ١٠٠٪ وإن الاتفاق مع الاتحاد الأوروبى يقتصر على توفير أموال وتمويضات لصندوق الضمان الاجتماعى لصرفها على العمال الذين ستضطر المصانع إلى الاستغناء عنهم وأموال أخرى مقابل النقص فى إيرادات الجمارك المساهمة الأوروبية وجهت إلى الصحة والتعليم ولم توجه إلى صندوق التحديث حتى لا يتدخل الاتحاد الأوروبى فى سياسات التحديث واختيار من يديرها ويطبقها وحتى تظل السياسات سياسات وطنية بالكامل بلا تدخل من الاتحاد الأوروبى.

الجهة المنوط بها رعاية الصناعة الوطنية. لقد قال لى سفير دولة غربية عقب أن توليت وزارة الصناعة بفترة قصيرة: إننى ألاحظ أن خطابكم السياسى هذه الأيام يتحدث عن التنمية التكنولوجية كثيرا، ما لكم أنتم ومال التكنولوجيا، إن لديكم بطالة كبيرة وأنتم تحتاجون إلى ورش ومعامل صغيرة، ولم أعلق، كنا كغيرنا من الدول التابعة نلجأ إلى منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة «اليونيدو» كجهة محايدة وظيفتها مساعدة الدول النامية بالاتفاق على برامج تنموية لتطوير الصناعة وتوفير خبراء ومعلومات وتبادل المعلومات بين الدول النامية وعقد اجتماعات بين الخبراء واجتماعات أخرى للتفاوض مع شركات الدول الصناعية بغرض تحسين شروط التعاقد على عقود التكنولوجيا وعلى السماح للدول النامية بتصيب من الصناعات المتطورة تكنولوجيا واستمر الحال على ذلك منذ الستينيات إلى التسعينيات حين هزت الدول الصناعية عدم تخصيص أموال اليونيدو من ميزانية الأمم المتحدة وكان هذا سببا فى انحسار دور هذه المؤسسة المهمة التى يرجع الفضل فى قيامها وتموها ونجاحها إلى رجل مصرى عظيم هو الدكتور إبراهيم



د. مصطفى الرفاعى

الصناعة أولى بالدعم من كثير من مصارف أموال المعونة، وعبرت لهم فى نهاية اللقاء عن أسفى وعدم سرورى لهذا الموقف الغربى وعندما هموا بالانصراف نظرت إلى نائبة رئيس المعونة الأمريكية بعد أن استشيفت فجاجة الموقف، قالت: «ربما يكون من صالحك أن تفكر فى مشروع مشترك مع إسرائيل وفى هذه الحالة سيمتلك الحصول على أموال من المعونة!!»

وكشف الرد عن حقيقة السياسات الغربية للدول «الصديقة والحليفة»، فلم يكن فى سياسات الولايات المتحدة مساعدة وزارة الصناعة المصرية لأنها

المخصصة لمصر نستخدمها فى تكوين الكوادر والبناء المؤسسى لخدمة تطوير الصناعة، فاعتذر قائلا: «إننى أنفذ سياسات الولايات المتحدة التى يحددها الكونجرس وسياستنا هى خصخصة القطاع العام وعودة ملكية الشركات التى أمتها الحكومة المصرية إلى أصحابها الأصليين، وأنتم شركة مملوكة للدولة ولم يفتح بقولى أننا نخضع لقانون الاستثمار ونعتبر من الناحية القانونية قطاعا خاصا، وحينما توليت وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية فى عام ١٩٩٩، دعوت رئيس المعونة الأمريكية لزيارتي بالوزارة، وحضر ومعه لبيب من مساعديه، وكان اللقاء ديبا، بذلت خلاله جهدا فى تمريرهم برسالتنا وأهميتها لمستقبل مصر وللصناعة المصرية وأهمية ذلك للسلام الاجتماعى، وكان لدى أمل فى أن تتاح لنا فرصة الحصول على ما نحتاجه من الولايات المتحدة لتنمية صناعتنا فى المجالات ذات الكون التكنولوجى الكبير مثل الصناعات الهندسية ومؤسسات المعرفة التكنولوجية. وجداد الرد بعد قرابة ساعة بالرفض القاطع والصريح، حيث قال: إن سياستنا ألا نساعد وزارة الصناعة المصرية، وسبب لى ذلك خيبة أمل كبيرة لاعتقادى أن

حينما تولى روبرت ماكنمارا رئاسة البنك الدولى بعد أن انتهت ولايته لوزارة الدفاع، حضر لزيارة مصر وسأل جمال عبدالناصر عما يطلبه من مساعدات من البنك، فأجاب: أرغب أن تساعدونا فى بناء صناعة مصرية.

فأجاب ماكنمارا: سيادة الرئيس مع كل تقدير واحترامى لكم ورغبتى فى مساعدتكم إلا أننى أمثل الدول الصناعية وهى ليس من صالحها قيام صناعة فى بلادكم، وأرجو أن تختار مجالاً آخر لمساعدتكم.

حينما كنت رئيساً لشركة إبنى كانت البداية صعبة لأن الشركة لم تكن لديها الموارد المالية اللازمة للاتفاق على تكوين الكوادر والبناء المؤسسى، دعوت رئيس المعونة الأمريكية لزيارة الشركة واستعرضنا له ما لنا من قدرات فنية وصفوة شباب المهندسين وأهداف مميزة لتنمية القدرات التكنولوجية فى مجال تصميم وتنفيذ المشروعات البترولية، وكانت العلاقات مع الولايات المتحدة فى ذلك الوقت «١٩٨١» متميزة للغاية، وعلى المستوى الشخصى شعر بالثقة فى التعامل مسمى لأننى درست وعملت بالولايات المتحدة لقرابة عشر سنوات طلبت منه أن تخصص لنا المعونة أموالا من المنح